

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأدونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

عبدالرحمن البنا ، رakan حلوش ، د. محمود الرشدان ، فايز حمارنه

التمييز الأول :

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدهم : ١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

٧-

التمييز الثاني :

/ وكيله المحامي د.

المميز :

المميز ضده : الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٧ والثاني بتاريخ
٢٠٠٤/١١/١٧ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية
رقم ٢٠٠٣/٤٦٦ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣١ القاضي بما يلي :

(١- ادانة المتهمين كل من
وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمادتين (٣ و ٤) من قانون الاسلحة والذخائر
المسندة اليهم وعملاً بالماده (١١/ج) من ذات القانون والحكم على كل واحد منهم بالحبس
مدة شهر واحد والرسوم ومصادرة الاداة المضبوطة محسوبه لكل منهم مدة التوقيف .

٢- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائية اعلان براءة المتهم من جناية القتل القصد بالاشتراك طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٦) عقوبات وفق ما عدلت لقيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٣- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائية اعلان براءة كل من المتهمين من جناية التحريض على القتل القصد طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٨٠) عقوبات وفق ما عدلت لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم .

٤- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائية تجريم المتهمين بجناية القتل القصد بالاشتراك طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٦) عقوبات مكرره ثلاثة مرات وفق ما عدلت عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً باحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٦) عقوبات تقرر المحكمه وضع كل واحد من المجرمين بالاشغال الشاقه المؤقته مدة خمسة عشر سنه والرسوم مكرره ثلاث مرات .

وعملاً باحكام المادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمه تنفيذ العقوبه الاشد بحق المجرمين لتصبح وضع كل واحد منهما بالاشغال الشاقه المؤقته مدة خمسة عشر سنه والرسوم محسوبه لكل واحد منهما مدة التوقيف وحيث امضى المتهمين جميعاً مدة العقوبه المحكومين بها موقوفين اعتبار العقوبه منفذه بحقهم ومصادرة الاسلحه المضبوطه .

واما بالنسبه للادعاء بالحق الشخصي تقرر المحكمه :-

١- رد الادعاء بالحق الشخصي عن المتهمين المدعى عليهم بالحق الشخصي كل من وتضمن المدعيه الرسوم والمصاريف ومبلغ ثلاثماية دينار أتعاب محاماه .

٢- واما بالنسبه للمتهمين المدعى عليهم بالحق الشخصي تقرر المحكمه بان يدفع للجهة المدعيه بالحق الشخصي بالتكافل والتضامن مبلغ مائة وخمسون الف دينار .

٣- تضمن المدعي عليهما الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمائة دينار أتعاب محاماه والفائده القانونية من تاريخ المطالبه وحتى السداد التام) .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :

- ١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والادله التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضدهم للجناية المسنده اليهم .
 - ٢- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والادله التي قدمتها النيابة تثبت ارتكاب المميز ضدهم لجناية التحريض المسنده اليهم .
 - ٣- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .
- لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- الحكم المميز مستوجب النقض فيما يتعلق بالمميز حيث اغفل ما جاء في شهادات بعض شهود النيابة العامة .
- ٢- وبالتناوب فان وجود المميز مع شقيقه المتهم الذي اعترف بان لم يشاركه إطلاق النار فإن وجوده هذا لا يشكل أي اشتراك اصلي في احداث القضيه موضوع الحكم المميز .
- ٣- وبالتناوب فان التكييف القانوني الذي اعلمته محكمة الجنايات الكبرى في حكمها المميز واقع في غير محله .

لهذه الأسباب يلتمس وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز ورد تمييز تائر موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

- بالتدقيق والمداوله فقد اسندت النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى للمتهمين :
- ١- / من سكان الكرك / المزار الجنوبي / عمره ٢٣ سنه / موقوف بتاريخ ٢٠٠٣/١/٨ وما زال

- ٢- / من سكان الكرك / المزار الجنوبي / عمره ٢٢ سنة /
موقوف بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢١ ومخلى سبيله بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٩ .
- ٣- / من سكان الكرك / المزار الجنوبي / عمره ٢٥ سنة /
موقوف بتاريخ ٢٠٠٣/١/٨ وما زال .
- ٤- / من سكان عمان ضاحية الرشيد / عمره ٣٢ سنة /
موقوف بتاريخ ٢٠٠٣/١/٨ ومخلى سبيله بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ .
- ٥- / سكان المزار الجنوبي / عمره ٥١ سنة / موقوف بتاريخ
٢٠٠٣/١/٨ ومخلى سبيله بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ .
- ٦- / من سكان المزار الجنوبي / عمره ٣٧ سنة / موقوف
بتاريخ ٢٠٠٣/١/٨ ومخلى سبيله بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ .
- ٧- / من سكان المزار الجنوبي / عمره ٣٧ سنة / موقوف
بتاريخ ٢٠٠٣/١/٨ ومخلى سبيله بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ .

وكيلهم جميعاً الاستاذ الدكتور

lawpedia.org

١- جناية القتل بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين

٢- جناية التحريض على القتل خلافاً لاحكام المادتين (٣٢٨ و ٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهمين

٣- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الاسلحة النارية والذخائر بالنسبة للمتهمين

الوقائع : تتلخص وقائع هذه القضية وكما ورد باسناد النيابة انه وعلى اثر قضية قتل بينهما في ليلة ٢٠٠٣/١/٨ في منطقة الكرك المزار الجنوبي عندما قام المتهمين

باعطاء سياره واسلحه للمتهمين

للتوجه إلى الزرقاء وتحريضهم على قتل المغدورين وبالفعل في صباح يوم ٢٠٠٣/١/٨ توجه المتهمين إلى الزرقاء وبحدود الساعة التاسعة والنصف صباحاً كان المغدور
 واثناء وجودهم في الباص العائد لهم وكانوا يهمون للذهاب إلى الشيخ من اجل تكليفه بالذهاب إلى الكرك لأخذ عطوه هناك وفي هذه الاثناء حضر المتهمون وكان بحوزتهم مسدسات وقاموا باطلاق النار على المغدورين في الباص إلى أن فارقوا الحياه ولاذ المتهمين بالفرار بسياره عائده لهم نوع مرسيدس وتم القاء القبض على المتهمين وقدمت الشكوى وجرت الملاحقه .

وبالمحاكمه الواجهيه أمام محكمة الجنايات الكبرى وبعد الاستماع إلى بينات النيابة والبيانات الدفاعيه أصدرت المحكمه قرارها رقم ٢٠٠٣/٤٦٦ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣١ وبالاکثريه والمتضمن :

١- ادانة المتهمين كل من
 وحيازه سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمادتين ٣ ، ٤ من قانون الاسلحه والذخائر المسنده اليهم وعملاً بالماده ١١/ج من ذات القانون الحكم على كل واحد منهم بالحبس مدة شهر واحد والرسوم ومصادرة الاسلحه المضبوطه محسوبه لكل منهم مدة التوقيف .

٢- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائيه اعلان براءة المتهم / من جنایة القتل القصد بالاشترک طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٦) عقوبات وفق ما عدلت لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٣- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائيه اعلان براءة كل من المتهمين / من جنایة التحريض على القتل القصد طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٨٠) عقوبات وفق ما عدلت لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم .

٤- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائيه تجريم المتهمين جنایة القتل القصد بالاشترک طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٦) عقوبات مكرره ثلاث مرات وفق ما عدلت .

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٦) عقوبات تقرر المحكمة وضع كل واحد من المجرمين /

• بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة خمسة عشرة سنة والرسوم مكرره ثلاث مرات

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبه الاشد بحق المجرمين / لتصبح وضع كل واحد منهما بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم محسوبه لكل واحد منهما مدة التوقيف . ومحسوبة مدة التوقيف لكل واحد من المتهمين . وحيث امضى المتهمين جميعاً مدة العقوبه المحكومين بها موقوفين اعتبار العقوبه منفذه بحقهم ومصادرة الاسلحه المضبوطة .

وبالنسبه للادعاء بالحق الشخصي :

١- رد الادعاء بالحق الشخصي عن المتهمين المدعى عليهم بالحق الشخصي عن كل من وتضمنين الجهة المدعيه الرسوم والمصاريف ومبلغ ثلاثماية دينار أتعاب محاماه .

٢- وبالنسبه للمتهمين المدعى عليهم بالحق الشخصي الزامهما بان يدفعوا للجهة المدعيه بالحق الشخصي بالتضامن والتكافل مبلغ مائة وخمسين الف دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمائة دينار أتعاب محاماه والفائده القانونية من تاريخ المطالبه وحتى السداد التام .

لم يرض كل من مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار حيث استدعى كل منهما تمييزه وللاسباب الوارده بكل تمييز .

كما تقدم رئيس النيابة العامة بمطالعه خطيه طلب فيها قبول التمييز المقدم من النائب العام ورد التمييز المقدم من موضوعاً .

بالتدقيق نجد أن الوقائع الثابته في هذه القضيه والتي قنعت بها محكمتنا : انه وعلى اثر مقتل والد المتهمين

المرحوم ليله ٢٠٠٣/١/٨ بمنطقة المزار الجنوبي عندها قام المتهمان بالركوب بسيارة مرسيديس بيضاء وتوجها إلى الزرقاء وحوالي الساعه التاسعه والنصف من صباح

٢٠٠٣/١/٨ واثناء وجود المغدورين
 في الباص العائد لهما وكانوا يهيمون الذهاب إلى الشيخ ، من أجل تكليفه بالذهاب
 إلى المزار الكرك لأخذ عطوه عشائريه قام المتهمان باطلاق النار عليهم إلى
 أن فارقوا الحياه ولاذ المتهمان بالفرار بسيارة مرسيدس عاتده لهما ، وتم القاء القبض
 عليهما .

وللرد على اسباب التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى نجد أنها
 تنصب على الطعن بالقرار من حيث تعديل وصف التهمه من جنايه القتل العمد بالاشترك
 خلافاً لاحكام المادتين ٣٢٨ ، ٧٦ عقوبات إلى جنايه القتل بالاشترك خلافاً للمادتين ٣٢٦ ،
 ٧٦ عقوبات بالنسبه للمميز ضدتهما الاول والثالث وبراءة باقي المميز ضدهم .

وبالرجوع للبيانات فقد ثبت علم المميز ضدتهما بمقتل والدهما المرحوم بعد
 منتصف ليلة ٢٠٠٣/١/٧ حيث توجهها من المزار /محافظة الكرك إلى الزرقاء بنفس الليله
 ووصلا في الصباح يوم ٢٠٠٣/١/٨ حيث ارتكبا فعلتهما أي أن المده الزمنيه بين علم
 المميز ضدتهما بمقتل والدهما وبين ارتكابهما فعلهما هي بالساعات وليس بالايام .

وانه وبالنسبه للقتل العمد يجب أن يتوفر فيه اهم ركنيين :

- ١- التفكير الهاديء المستتير .
- ٢- الفتره الزمنية اللازمه لاستقرار هذا التفكير بحيث يصبح جزءاً من عقيدة الجاني .

وحيث أن هذين العنصرين غير متوفرين لا من حيث التفكير الهاديء ولا من حيث
 المده الزمنيه بين مقتل والد المميز ضدتهما وبين ما ارتكباه من افعال .

وعليه فان ما توصلت اليه محكمه الجنايات الكبرى من أن فعل المتهمين (المميز
 ضدتهما) لا يشكل جنايه القتل العمد وانما يشكل جنايه القتل القصد واقع في محله .

الا اننا لا نتفق مع المحكمه من أن الفعل ينطبق عليه المادة ٣٢٦ عقوبات حيث أن هذه
 المادة تنطبق على قتل شخص وحيث أن الفعل موضوع هذه القضيه وقع على اكثر من
 شخص وقام المتهمان (المميز ضدتهما) بقتل اكثر من شخص فان ذلك يتوجب تطبيق المادة
 ٣/٣٢٧ .

اما بالنسبة لباقي المتهمين (باقي المميز ضدهم) :

فانه لم ترد اية بينه على أن أي منهم اشترك بجناية القتل ولم يرد على لسان أي من شهود النيابة على أن باقي المميز ضدهم قاموا باطلاق النار على المغدورين أو ساهموا بأي عمل ادى إلى القتل .
وعليه فإن قرار محكمة الجنايات واقع في محله من هذه الناحية .

وعليه فان هذا السبب وبحدود ما تم توضيحه من حيث المادة القانونية الواجب التطبيق يرد على القرار المميز .

وللرد على أسباب التمييز المقدم من المميز

وعن السببين الاول والثاني ومفادهما الطعن بالقرار من حيث التمسك أن المميز لم يرتكب الفعل المسند اليه فانه وباستعراض البيانات المقدمة .

فقد ذكر الشاهد انه خرج واشقائه فشاهدوا المتهم يطلق النار . ثم خرج مره اخرى فشاهد المتهم يطلق النار .

وذكر الشاهد انه شاهد شخصين يقومان باطلاق عيارات ناريه من مسدسات وبعد ذلك دخل الشخصان إلى دخله وشاهد سيارة المرسيدس تتحرك وذكر الشاهد اثناء وجوده في المطعم سمع صوت اطلاق نار فشاهد شخص كان يلبس جاكيت اسود يقوم باطلاق النار وكان في الجهة الثانيه شخص آخر ... وركبا بسيارة مرسيدس لون ابيض وذكرت الشاهده ... شاهدت شخصين وبيديهما اسلحه ويطلقان النار في الهواء وذكرت الشاهده (سمعت صوت وعندما فتحت الشباك شاهدت باص وشاهدت شخصين واقفين واحد على يمين الباص والثاني على يسار الباص وكان كل واحد يمسك بمسدس ويطخ داخل الباص وكانوا قريبين وكانوا لابسين لباس اسود)

أي أن الشهود اكدو أن المميز من ضمن من اطلقوا النار على المغدورين اما قول بعض الشهود انهم لم يشاهدوا المتهم يطلق النار لا يعني انه لم يشترك باطلاق النار فعلاً حيث اكد الشهود المشار اليهم انه فعلاً قام باطلاق النار فعلاً مما يستوجب رد هذين السببين .

وعن السبب الثالث مفاده وبالتناوب فإن التكييف القانوني لما قام به المميز هو اشتراك تبعي وليس اشتراكاً أصلياً فإن الرد على السببين الأول والثاني وما توصلت إليه محكمتنا أن المميز من اللذين قاما بإطلاق النار على المغدورين وتسبب بقتلهما مما يستوجب رد هذا السبب .

أما بالنسبة لمطالعة النيابة وإرسال اضبارة الدعوى إلى محكمة التمييز باعتبار أن العقوبة المحكوم بها تزيد عن خمس سنوات فإنه وعلى ضوء ردنا على أسباب التمييزين المقدمين من مساعد النائب العام لمحكمة الجنايات الكبرى ، فإنه لا حاجة للرد على مطالعة النيابة من حيث هذه الناحية .

لهذا واستناداً لما تقدم نقرر رد التمييز المقدم من المميز وقبول التمييز المقدم من المميز النائب العام ونقض القرار المميز بالنسبة لردنا على السبب الأول وإعادة الأوراق لمحكمة الجنايات الكبرى لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٣/١

القاضي المتروئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض